بحـــثا عن دولة الحق والقـــــانون :

عن المواطـــــن والمواطنـــــة في العالـــم العربـــــي

بقلم: الأمير مولاي هشام

في الوقت الذي تتقدم فيه الديمقراطية في جميع أنحاء المعمور– في أوربا الشرقية وفي أمريكا اللاتينية وفي أفريقـيا واسيا – نجد أن غياب الديمقراطية ودولة الحق والقانون في العالم العربي يزيد من حنق وتأزم الرأي العام الذي يطالب أكثر فأكثر بمواطنة عصرية حقيقية تمكنه من مواجهة السلطوية الجديدة للأنظمة وهجوم الظلامية الاسلاموية بفعاليــة .

في أوربا، تطور التحديث السياسي للدولة – الأمة بشكل متوازن مع تحول مفهوم المواطنة في الفترة ما بين القرن 17 والقرن 19، وفي أعقاب كفاح طويل ضد الاستبداد، ثم تحول رعايا كانت مهمتهم الفردية الأساسية هي طاعة حكم يجسد سلطة عليا، إلى "مواطنين" شركاء بحكم القانون في عقد اجتماعي تدعمه سلطة وطنية ذات سيادة.

هذا العقد كان يرتكز على مجموعة من القواعد– القوانين– يجد كل واحد نفسه خاضعا لها، لكن شرعيتها ترتكز على موافقة المواطنين أنفسهم. وفي شكل هذا العقد الذي تحترمه جميع الديمقراطيات العصرية، فان واجب طاعة قوانين الدولة يخضع لالتزام الدولة بضرورة ضمان عدد من الحقوق الأساسية لمواطنيها.

غير أنه حتى في الدول الأكثر ديمقراطية، كان تعميم وإرساء هذه الحقوق السياسية نتيجة لسلسلة طويلة من الصراعات، في فرنسا مثلا، تم إقرار حق تصويت النساء سنة 1945، وفي الولايات المتحدة لم يتم إقرار التصويت العام الحقيقي إلا قبل حوالي ربع قرن خلال المصادقة على تشريع يضمن بشكل خاص للسود في ولايات الجنوب ممارسة حقوقهم المدنية. وفي بعض الأحيان أدت هذه الإنجازات الديمقراطية إلى توافقات مع أشكال تقليدية للسلطة السياسية. فالمملكة المتحدة تبقى ملكية بدوم دستور مكتوب.

آخر مراحل تطور هذه المواطنة في دول أوربا الغربية وشمال أمريكا تمت في الآونة الأخيرة بمناسبة الأزمات الاقتصادية الكبرى عندما فرض " المواطنون" أن يتضمن العقد الاجتماعي بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الإطار العام للدولة المخلصة. وهذا التوسع هو الذي ضمن الحفاظ على النسق الليبرالي و البورجوازي في أوربا الغربية.

وبشكل غريب في الأمم المستقلة الفتية في العالم العربي، شكلت صيغة الدولة المخلصة، المسنودة إلى تعبئة جماهيرية، الوسيلة المفضلة للاندماج المدني الذي سبق– ومنع في الغالب– تطور ترسانة حقيقية من الحقوق السياسية. فكثير من الأنظمة العربية، الملكية أحيانا والجمهورية أحيانا، جعلت التعليم المجاني والضمان الصحي والاجتماعي وحماية الشغل كرموز للانتماء إلى المجتمع الوطني، لكن بدل أن تخلق مواطنين بالمعنى الحديث للكلمة، خلقت هذه الأنظمة رعايا سياسيين يبقى تمتعهم بحقوقهم المدنية رهينا برغبة قادتهم.

دور العـــائلة

فتحت غطاء الاستجابة للمطالب الشعبية في مجال التحرر الوطني والعدالة الاجتماعية، غالبا ما تجاهلت القوميات العربية المحافظة أو التقدمية الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين.

في هذا المعنى على الأقل ليست لفظة "مواطن" المكتوبة بفخر في نصوص أغلب دساتير الدول العربية إلا تجاوزا لغويا. فالتعبير الحقيقي لكلمة مواطن (الترجمة المتداولة لكلمة citoyen) تنطوي على معنى مخالف تماما لأنها تشير إلى رعايا سياسيين يفترض أن خضوعهم للدولة مضمون، لكن ولاءهم يبقى دائما مشكوكا فيه والحرية بالنسبة لهم هي في نفس الوقت ممنوحة ومؤقتة.

وفي هذا السياق لم يفتأ مواطنو العالم العربي يكافحون من أجل بروز أشكال ديمقراطية للحكم، كفاح يتأثر – بالضرورة – بالخصوصيات التاريخية والمعطيات الثقافية لكل دولة.

وطيلة سنوات ناقش المؤرخون والأنثروبولوجيون وعلماء السياسة فشل (أو غياب رغبة) الدول العربية في خلق فضاء للمواطنة السياسية بحقوق وواجبات محددة بدقة. فالنفوذ المهيمن الذي تلعبه الروابط العائلية والقبلية في بنية المجتمعات والثقافات العربية ظهر كعامل تفسير أساسي. فالعائلة تظل في نفس الوقت محور التنظيم الاجتماعي والنشاط الاقتصادي وإعادة الإنتاج الثقافي، وازدواجية أنظمة بطريركية تقليدية في علاقات سلطة غير عائلية تؤثر بالضرورة في تشكيل الرعايا السياسيين. بطبيعة الحال، فان عوامل التطور الاقتصادي والتصنيع والتمدن وتعميم التعليم العمومي غيرت مند حوالي 40 سنة دور الخلية العائلية في عدة مجتمعات عربية. وبما أن هذه التغييرات بقيت غير متكافئة وناقصة ومحدودة، فان العائلة مازالت تضطلع بدور حيوي ومزدوج في نفس الوقت. فمن جهة تبقى العائلة الركيزة الأساسية للدعم والأمن، التي تحد من العواقب السلبية للصعوبات الاقتصادية وتضمن بقاء القيم الثقافية، ولكنها في نفس الوقت تعزز أشكال السلطة الابيسية وتمكن بسهولة من تذويب تطور علاقة مستقلة وناضجة بين الدولة والمواطن.

فالعلاقة القائمة بين رب الأسرة الشخصية السلطوية والسخية في نفس الوقت، والابن المحمي التابع والمهادن، شبيهة بالعلاقة التي تربط القادة بالرعايا. وفي الغالب يكون رئيس الدولة بمثابة " أب الأمة". فالواجبات الاجتماعية المشروعة مثلا تقدم كما لو أنها " هبات شخصية" ممنوحة من طرف رئيس وليس كما لو أنها امتيازات جماعية مقدمة من طرف سلطة تنفيذية.

وبشكل متناقض تمظهر هذا الفهم للأشياء بشكل أكبر في الدول الأكثر تقدمية. حتى في مصر جمال عبد الناصر (1954 /1970) نموذج التخطيط الاشتراكي في دول عربية، قدمت وفهمت المعونات الغذائية والخدمات الاجتماعية وتوسيع الأراضي كهبات شخصية ممنوحة من طرف رب الأسرة الوطنية لأفراد عائلة محتاجين.

هذا لا يعني أن بنية عائلية قوية تكفي لمنع المواطنة الديمقراطية ولكن ذلك يطرح قضية معرفة إلى أي حد يمكن لبنية تبعية خاصة –لاسيما في نظام سياسي يواجه في نفس الوقت أزمة تنمية وتعليم وتمدن وارث التبعية الاستعمارية والمفاهيم الحالية للجيوبوليتيكا وسلسلة من ممارسات عبادة الشخصية– أن تستعمل كنموذج لعلاقات أخرى من السلطة، وتساهم بذلك في تعطيل التنمية السياسية للعالم العربي.

إن روابط التضامن القبلي والعرقي والديني القوية تشكل النوع الثاني من التحديات التي يجب أن تواجهها المفاهيم العصرية للأمة والمواطنة، فبالتنافس للحصول على ولاء السكان، تخلق القبائل والدول القومية تناقضا جماعيا جوهريا. وتاريخيا أدى تشكيل الدولة– الأمة العصرية، التي تمارس وحدها السلطة الزجرية، إلى انمحاء تدريجي للأشكال السابقة للسلطة والطاعة. لكن في العالم العربي، تمكنت قبائل مهمة في أفريقيا الشمالية وشبه الجزيرة العربية والنيل الأعلى والبادية السورية من الاحتفاظ، إلى ما بعد القرن التاسع عشر، بدرجات متفاوتة من الاستقلالية تجاه السلطة المركزية.

إن الدول – القوميات، المشكلة بعد رحيل الإدارات الاستعمارية، واجهت هذا المشكل بطريقتين لم تكن أي منهما فعلا متطابقة مع المفاهيم العصرية للمواطنة. ففي أغلب الحالات تعامل القادة العرب مع التحدي القبلي بمزيج من القمع والانتقاء

(زواج، تحالفات، امتيازات شخصية، إثارة نزاعات الخ). لكن حيثما هيمن النموذج الذي حدده ابن خلدون، اتخذت الدولة شكل اندماج بين التضامن القبلي والسلطة المتمركزة. والكل مطبوع بالعناية الأبوية والدينية. فالحركات الدينية– السياسية للجزيرة العربية ولأفريقيا الشمالية تشكل الأمثلة الواضحة لمثل هذا التطور. لكن في مثل هذه الحالات، ارتكز توسع السلطة المركزية على الزجر أكثر منه على رضى المواطن، الذي يشكل وحده مشروعية العقد الاجتماعي الحديث.

الإســـــلام السيـــــاسي

إن الدور السياسي للإسلام يشكل عاملا حديثا آخر، يطرح لتفسير تشكل المواطنة في العالم العربي، وبتبسيط لتطور مشروع تاريخي معقد بشكل خاص، غالبا ما لاحظ المعلقون الغربيون أن تطور الدولة– الأمة والمواطنة السياسية والديمقراطية في أوربا صاحبه تحاقب للسياسة، وفصل ذو طابع دستوري بين الكنيسة والدولة، تطور لانجد له مطابقا حقيقيا في العالم العربي.

فالحركات السياسية التي تسمى إسلامية، وأيضا عدد من الأنظمة المحافظة زعمت على العكس من ذلك، تأسيس شرعيتها على الاندماج الكامل للدين والسياسة. و الدول التي حاولت تشجيع العلمنة وجدت نفسها في موقع دفاعي تواجه إخفاقاتها الذاتية ونتائج الأخطاء التي قادتها إلى التقليل من أهمية تشبث المجتمعات العربية بالقيم الإسلامية، فادعاءات سلطة فوقية ذات طابع ديني غالبا ما أدت إلى تعزيز بنيات التبعية وهو ما يؤخر تطور مواطنة سياسية عصرية.

فالدعوة للإسلام في شكلها الراديكالي أو المحافظ يمكن، باسم الطاعة الواجبة للتقاليد أن تتحول إلى إضفاء المشروعية على نظام غير ديمقراطي وتمنع بذلك أي تجديد.غير أن الفكر والممارسة الإسلاميين يتجاوزان الإسلاموية المتسلطة الراهنة، ومساوئ هذه الأخيرة لاتعني أبدا أن الإسلام في حد ذاته لا يتطابق مع وجود الحقوق السياسية والاجتماعية. في الواقع يمكن أن نقول، إن قمع الاسلاموية يعني إضافة إلى منع مكاسب المواطنة العصرية، إخفاء حقيقة المبادئ التقدمية للإسلام في مجال المساواة والعدالة، ويمكن من خلال الإسلام وقيمه، أن يبرز مجال سياسي ديمقراطي، ولا يزعم أي نموذج للمجتمع العلماني أو لمجتمع الفصل بين الكنيسة والمجتمع انه مقصي.

فالقرآن والسنة يحددان مبادئ مطابقة تماما للمواطنة، والشورى توصي بالنقاش واستشارة الجماعة. وفي التقاليد الإسلامية كانت الأشكال الخاصة لهذا الحوار الاجتماعي دائما موضوع مناقشات حادة ، والتيار المهيمن للفقهاء والمفكرين المسلمين المعاصرين، التيار السلفي، يؤكد أن الشورى تعني اليوم الانتخابات والبرلمانات. وهذا الفكر الإسلامي يوصي بأعمال العقل لبلورة القواعد الجديدة التي ستسمح، كلما كانت النصوص المكتوبة غير كافية لتحديد ما يجب القيام به، بالتفاعل مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وأخيرا، فان الإسلام يشجع الجماعة على اتخاذ القرار بالتراضي للوصول إلى أفضل وسيلة لتحقيق الخير العام. وطيلة عشرات السنين، حددت أغلب الدول الإسلامية اختياراتها السياسية على أساس هذه التقاليد الإسلامية.

ومع ذلك، تشكل إعادة تأكيد الديني أمام السياسي ظاهرة لا تقتصر فقط على العالم العربي والإسلامي، بل نجد ذلك في دول مختلفة مثل إسرائيل أو الهند أو الولايات المتحدة. فتقدم العلمانية لا يعني اختفاء الدين من الحقل العمومي، لأنه حتى في

الديمقراطيات الغربية المتقدمة، فان العلمانية كانت تعني في الغالب توافقا بين الدين والسياسة: فالمملكة المتحدة حافظت على دين للدولة، وألمانيا تمول الشعائر، ولم يستطع أي نموذج للتطور السوسيوسياسي (حتى الأنظمة الدكتاتورية لم تنجح في ذلك) إقصاء الدين.

ولنعد إلى الإسلام، فقيم العدالة والمساواة والجماعة فيه تشكل عناصر قوة لتطور مواطنة حقيقية. ولاشيء في هذا الدين يتعارض مع تأسيس مجال سياسي ديمقراطي، وبناء هذا الأخير هو المهمة التي يتعين على القادة العرب أن يركزوا عليها، دون تأخير لمواجهة تحديات نهاية هذا القرن.

العناوين والمقدمة والعناوين الفرعية والنوافذ من وضع هيئة التحرير.
ترجمة: محمد خيرات
عن لوموند ديبلوماتيك – عدد يوليوز95